كلية الحقوق
قسم القانون المدني

التأمين من المسؤولية المدنية في المجال الطبي

(دراسة مقارنة بين القانونين المصري والفرنسي وقانون مزاولة المهن الطبية السعودي)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث
سعيد سالم عبدالله الغامدي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ.د/ عاطف عبد الحميد حسن (**مشرفا ورئيساً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني ووكيل كلية الحقوق الاسبق – جامعة عين شمس

أ.د/ فيصل ذكي عبد الواحد (**مشرفا وعضوا**)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني سابقاً – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

المستشار.د/ محمد جميل إبراهيم (**عضواً**)

رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

أ.د/ محمد محيي الدين ابراهيم سليم (**عضواً**)

أستاذ القانون المدني– وكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة المنوفية

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

كلية الحقوق
قسم القانون المدني

صفحة العنوان

اسم الباحث: سعيد سالم عبدالله الغامدي

اسم الرسالة : التأمين من المسؤولية المدنية في المجال الطبي

(دراسة مقارنة بين القانونين المصري والفرنسي

وقانون مزاولة المهن الطبية السعودي)

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

القسم التابع له : القانون المدني

الكلية : الحقوق.

الجامعة : جامعة عين شمس.

سنة التخرج :

سنة المنح : ٢٠١٧

كلية الحقوق

قسم القانون المدني

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: سعيد سالم عبدالله الغامدي

اسم الرسالة : التأمين من المسؤولية المدنية في المجال الطبي

(دراسة مقارنة بين القانونين المصري والفرنسي

وقانون مزاولة المهن الطبية السعودي)

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ.د/ عاطف عبد الحميد حسن (مشرفا ورئيساً)

أستاذ القانون المدني ـ وكيل كلية الحقوق سابقاً ـ جامعة عين شمس

أ.د/ فيصل ذكي عبد الواحد (مشرفا وعضوا)

أستاذ القانون المدني ـ وكيل كلية الحقوق سابقاً ـ جامعة عين شمس

المستشار.د/ محمد جميل إبراهيم (عضواً)

رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

أ.د/ محمد محيي الدين ابراهيم سليم (عضواً)

أستاذ القانون المدني ـ وكيل كلية الحقوق سابقاً ـ جامعة المنوفية

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية

بتاريخ / /

موافقة مجلس الجامعة

بتاريخ / /

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ

أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ

فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة النمل – الآية ١٩)

إهداء

إلى :

- روح والدي ووالدتي وأختي (أم عبد الله) .
- إخوتي (عبدالله ، أحمد ، حامد)
- زوجتي (أم سالم) .
- أبنائي (سالم، عبدالله، أحمد ، ديمه، حامد ، يوسف، أنوار) .

أهدي هذا الجهد المتواضع .

الباحث

شكر وتقدير

إلى/

- **أولاً وأخيراً إلى الله عز وجل، فله الحمد والشكر حتى يرضى.**
- **خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله على دعمه المتواصل لأبنائه طلبة العلم والدارسين في الداخل والخارج.**
- أما وقد أنهيت كتابة هذه الرسالة، كان حقاً عليَ أن اتقدم بخالص الشكر والتقدير وأسمى عبارات الامتنان لأستاذي الفاضل العالم الجليل القيمة والقامة صاحب الأخلاق الرفيعة **الأستاذ الدكتور/ عاطف عبد الحميد حسن** أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق سابقا – جامعة عين شمس بقبولي تلميذاً عنده والإشراف على الرسالة وترأسه لجنة الحكم عليها وتقويمها حيث ارتبط اسمي باسم فقيه كبير وعلم من أعلام القانون المدني فمنحني بذلك شرفاً عظيما ووساماً رفيعاً، ويسر لي السبيل وتكرم علي بجهده ووقته، فواكبها منذ بدايتها كفكرة في الذهن إلى أن ظهرت بهذه الصورة التي بين أيديكم والذي وجدته عظيماً في تواضعه كبيراً في ترفعه، عالماً في فكره. ولمست منه اسداء المعروف وسماحة الخلق وطيب المعدن وسخاء النفس. ولا يسعني في هذا المقام، أمام عجزي عن وفائه، إلا أن أدعوا الله عز وجل ان يحفظه ويبقيه للعلم ذخراً ولطلبة العلم عوناً، أسأل الله تعالى أن يجزيك عني خير الجزاء وأن يرفع قدرك وأن يجعل مجهوداتك في ميزان حسناتك، إنه ولي ذلك والقادر عليه.
- كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى العالم الجليل القيمة والقامة صاحب الأخلاق الرفيعة معالي **الأستاذ الدكتور/ فيصل زكي عبد الواحد**، أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس، الذي أدين له بالفضل والعرفان، على شموله لى بالرعاية والتوجيه وعلى ما بذله من جهد في القراءة وإبداء الملاحظات السديدة والنصائح القيمة والغالية طوال فترة الرسالة والتي كان لها أعظم الأثر في إتمام هذه الرسالة، فكان نعم المُعلم، فجزاه الله خيرا وبارك له في صحته وعلمه. وأن يجعل مجهوداتك في ميزان حسناتك، إنه ولي ذلك والقادر عليه.
- كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى العالم الجليل المستشار **.د/ محمد جميل إبراهيم**، رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، لتفضله بقبول عضوية لجنة المناقشة والحكم على الرسالة مما سيمنحها تميزا وجودة حيث ستلقى ملحوظاته طريقها السريع إلى هذا العمل فجزاه الله خير الجزاء
- كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى العالم الجليل **أ.د/ محمد محيي الدين ابراهيم سليم** أستاذ القانون المدني– وكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة المنوفية ، لتفضله بقبول عضوية لجنة المناقشة والحكم على الرسالة مما سيمنحها تميزا وجودة حيث ستلقى ملحوظاته طريقها السريع إلى هذا العمل فجزاه الله خير الجزاء .

الباحث

مقدمة

الحمد لله الذي قوله الحق وهو الهادي إلى سواء السبيل، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله وصحبه الذين اتبعوا شريعته، واهتدوا بهداه، وبعد:

لقد خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان في أحسن صورة، حيث قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾[1]، وكرّمه كذلك فقال: ﴿ ۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾ ﴾[2]، ولذلك فإن الإنسان في هذه الحياة يسعى بكل جهد للمحافظة على هذا التقويم والتكريم في جسده أو في تكريمه المعنوي، ولكن رغم ذلك فقد يتعرض إلى ما يشوب هذا التقويم والتكريم، ومن الأسباب التي تقود الإنسان إلى خلل في جمسه أو معنوياته الأخطاء الطبية التي يتعرض لها الإنسان أو تعطله عن أداء رسالته في الحياة. وتحدث هذه الأخطاء رغم التطور المذهل في مجال العلوم الطبية، والاكتشافات الكبيرة للأجهزة، والأدوات التي تسهم في اكتشاف الأمراض وعلاجها. وفي حرص الإنسان على العلاج فكان لا بد مما ليس منه بد وهو الذهاب للأطباء من أجل البحث له عن علاج ولكن الأطباء بشر يمكن أن يخطئوا ويصيبوا. ولكن أخطاءهم ليست كبقية الأخطاء التي تحدث في هذه الحياة؛ لأنها تمس جسد الإنسان في الدرجة الأولى، وربما تمس روحه فيفقد هذه الحياة، ولقد تزايدت أخطاء الأطباء بشكل كبير. ونتيجة لذلك كثرة دعاوي المسؤولية الطبية التي يرفعها المرضى المتضررين على الأطباء وذلك نتيجة لوعي المرضى ومعرفتهم وثقافتهم القانونية إلى حد ما بما يجب أن يفعلوه ضد الأطباء الذين يرتكبون أخطاء طبية تمس جسد المريض؛ مما يؤدي إلى فقدان الثقة بين المريض والطبيب، وأيضاً طغيان المصالح

---

(١) سورة التين، الآية: ٤.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٧٠.

الاقتصادية، في المجتمع على المبادئ الأخلاقية؛ مما أضعف قدرة الأطباء على الابتكار والإبداع، وتطبيق أحدث ما توصل إليه علم الطب في علاج المرضى خوفاً من شبح المسئولية، وبذلك فإنه لا يمكن مسامحة الأطباء فيما يرتكبون من أخطاء حتى لا تصبح الأمور فوضى ويصبح فيها الطبيب مقدساً، وفي جانب آخر لا يسمح القانون للمرضى بأن يسرفوا في معاقبة الطبيب، فكان لا بد للقانون أن يواكب في تنظيمه لهذا التعقيد والتوسع والتطور في النزاع بين الأطباء والمضرورين، ووضع المعالجات والحلول اللازمة له توخياً لتحديد مسؤولية الطبيب بدقة. ومن ثم حماية حقوق المريض من الضياع نتيجة لما تتسم به المهنة الطبية من خصوصية.

ونتيجة لذلك نشأت المسؤولية المدنية الطبية والتي تبنت أحكاماً تحسم النزاع والجدال بين الطبيب والمرضى. وذلك بهدف إيجاد توازن عادل خلق جواً من الطمأنينة للطبيب أثناء ممارسته لمهمته النبيلة، وتوفير قدر كاف من الحماية للمرضى. وهي التي تحمل الطبيب المسؤولية عن الأخطاء التي يرتكبها. على أجسام المرضى ولهذه المسؤولية أحكامها القانونية الخاصة. كما ظهر نتيجة لقيام المسؤولية المدنية الطبية ما يسمى التأمين من المسؤولية المدنية الطبية وهو أحد الوسائل التي تكفل تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة؛ لأنه يهدف إلى تفتيت المخاطر وتوزيع عبئها على كثير من الأفراد فلا يشعر بهذا العبء أحد.

ويقوم نظام التأمين من المسؤولية المدنية الطبية على أساس إعفاء المؤمن له وهو الطبيب من العبء المالي لتعويض الضرر الذي سببه للغير، فهو بذلك يبعث في نفسه الطمأنينة من حيث إزالة عبء التعويض عن كاهله، وفي نفس الوقت تبعث الطمأنينة في نفس المضرور.

وإن التأمين من المسؤولية الطبية، وإن لم يزدهر بالشكل الكافي، المطلوب في معظم الدول إلا أنه تجاوز كل العقبات التي واجهته، وهو اليوم أمر لا بد منه في الدول المعاصرة التي اتسعت الأخطار فيها فاتجهت إلى التأمين تنشد الأمان للمضرورين والأمن للأطباء، فجل الناس تدعوهم الضرورة لزيارة الطبيب يوماً من الأيام وقد ينجم عن ذلك ضرر وتتحقق

المسؤولية، فالتأمين من المسؤولية الطبية أصبح ضرورة اجتماعية لا مفر منها. وعليه فلا بد من دراسة أحكام التأمن من المسؤولية الطبية، في القوانين العربية والشريعة الإسلامية، ومقارنتها مع قوانين الدول المتقدمة في هذا المجال وخاصة فرنسا الدولة الرائدة في هذا المجال. ومقارنة نظام التأمين من المسؤولية المدنية الطبية فيها مع نظامي مصر والسعودية. فالنظام في مصر يقوم اعتماداً على نظام التأمين العام مما يؤكد دراسته ومقارنته مع الفرنسي من أجل تطوير نظام خاص بالتأمين من المسؤولية المدنية الطبية في مصر. وفي المملكة العربية السعودية والتي أقامت نظام للمسؤولية المدنية الطبية وأفردت مصادر واحدة للتأمين الإلزامي للأطباء.
مما يستدعي مقارنة ذلك مع النظامين الفرنسي والمصري والاستفادة منه في تطوير تلك المادة إلى نظام خاص بالتأمين من المسؤولية المدنية الطبية.

كما أصبح للتأمين من المسؤولية الطبية أحكاماً خاصة به في بعض الدول أما في الدول العربية فهي قليلة. ففي فرنسا قد خطت أحكام التأمين من المسؤولية المدنية الطبية خطوات كبيرة ومتطورة بينما في المملكة العربية السعودية توجد خطوات في بداية الأمر وفي مصر تعتمد الأحكام الخاصة بالتأمين من المسؤولية الطبية على الأحكام العامة، ولذلك جاءت هذه الدراسة لمقارنة هذه الأحكام الخاصة بالتأمين في نطاق المسؤولية المدنية في مصر والسعودية وفرنسا حتى يتم الاستفادة من نتائج ذلك في تطوير الأحكام الخاصة بالتأمين من المسؤولية المدنية في المجال الطبي في المملكة ومصر.

أهمية موضوع البحث وأسباب اختياره :

لقد حظيت موضوعات المسؤولية المدنية في النطاق الطبي باهتمام غير عادي من جانب الفقهاء والباحثين، ولكن رغم ذلك فإنه لم يتم تغطية كافة الجوانب والموضوعات المرتبطة بالمسؤولية المدنية؛ لأن موضوعاتها متجددة باستمرار بسبب ارتباطها بعلم هو في طبيعته متجدد فالتطور الذي شهدته العلوم الطبية كان لا بد أن يقابله تطور تشريعي وقضائي في مجال هذه المسؤولية الأمر الذي يجعل موضوعاتها من المواضيع الحيوية والجديرة

بالبحث للوقوف على مدى ملاءمة وكفاية الحلول التشريعية والقضائية في مواجهة مفرزات التطور العلمي.

ومن المواضيع الحيوية المرتبطة بالمسؤولية المدنية الطبية هو" التأمين من المسؤولية المدنية في المجال الطبي". والذي اختاره الباحث موضوعاً لهذه الدراسة، وتأتي أهميته الحيوية من أهمية التأمين نفسه الذي يعتبر من أهم الأساليب التي استحدثها الإنسان لإدارة الأخطار في العصر الحديث، بل ومن أفضل الوسائل العلمية التي مكنته من تعويض الخسائر التي قد تصيبه، ويبرز دور التأمين في أنه يوزع الخسارة المتحققة بسبب خطر ما على الأفراد.

ويعد هذا الموضوع من الأهمية أيضاً وذلك لما يكتنف العمل الطبي من غموض وعجز، ولها يحوطة من مجازفة ومخاطر تتطلبها بعض الإجراءات الطبية كالجراحات الخطيرة، وهو ما يعد نتاجاً للطبيعة الخاصة لعلوم الطب والتي نراها في تغير مستمر، وكذلك لعلاقة الطب المباشرة والمرتبطة بجسم الإنسان؛ فهو موضوعها وأساسها، ويجب كذلك النظر إلى الطرف الضعيف في العلاقة الطبية وهو المريض، الذي يترك جسده ليد يفترض أن تكون أمينة، فمع ثقته، لابد أن يكون هناك مقابل بتجسد في الضمان، والتأمين خير سند يلجأ إليه؛ إذا ما تحقق الضرر، وتوافرت شروط التأمين، وهو ما يجعل تطبيق التأمين في مجال المسؤولية الطبية أمراً يتمشى مع المنطق. وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع كذلك في أن التأمين من المسؤولية المدنية الطبية من المواضيع النادرة في المجتمعات العربية بشكل عام؛ حيث لم يحظ بالعناية التشريعية الكافية. وتأتي ايضاً أهميته في الرغبة في مواكبة التطور العلمي الذي شمل مختلف مجالات الحياة بما في ذلك النشاط الطبي والذي يتطلب عائق يمكن أن يمنع فتح آفاق البحث العلمي وخاصة دعاوى المسؤولية التي يقيمها المرضى على الأطباء بدون سند من القانون والتي شكلت عائقاً أمام تطور العلوم الطبية لفترة طويلة؛ لأنها تقيد أيدي الأطباء عن التطور؛ لذلك لابد من إيجاد تأمين من المسؤولية المدنية للأطباء يستفيد منه عمومهم لتقليل وتنظيم دعاوى المسؤولية المقامة ضدهم؛

ولإيجاد مثل هذا التأمين كان لابد من استخدام البحث العلمي في دراسة الأنظمة المرتبطة بتأمين المسؤولية الطبية من المنهج المقارن بين الأنظمة العربية والأنظمة الأجنبية وخاصة فرنسا ذات الخبرة في مجال الأنظمة وما يتعلق بالتأمين.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى محاولة حسم الخلافات الفقهية التي أثيرت بشأن التنظيم القانوني للتأمين من المسؤولية المدنية في المجال الطبي في كل من المملكة العربية السعودية ومصر وفرنسا ومقارنة هذه الأنظمة والتوصل إلى نتائج يستفاد منها في تطوير الأنظمة التي يعمل بها في الدول العربية في موضوع يتعلق بالأضرار التي تقع على حياة الإنسان من جراء الأخطاء الطبية التي يرتكبها الممارسون الصحيّون والتي ليس لها علاج ولكن يتم جبرها عن طريق التعويض والذي يعجز عن دفعه الممارس الصحيّ لذا كان لابد تشريع يسهم في مساندة الممارس الصحي في دفع مبلغ التعويض، وفي المقابل يجبر ضرر المريض. وتمثل ذلك في نظام التأمين من المسؤولية المدنية في المجال الطبي والذي هدف هذا البحث إلقاء مزيد الأضواء على أحكامه.

منهج البحث:

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج المقارن وذلك حرصاً إلى بلوغ الغاية من الدراسة وكذلك لتناسبه مع موضوع البحث، ولأن " دراسة التأمين في الثوب المقارن يبدو أكثر الموضوعات فائدة من غيره" حسبما ذهب إليه الفقيه الفرنسي H.Capitant[1].

تمت مقارنة القانون الفرنسي، والقانون المصري الذي تأثر بالفرنسي، ونظام مزاولة المهن الطبية السعودي.كما استخدم المنهج التأصيلي في بحث النقاط التفصيلية للمسؤولية المدنية الطبية من خلال الأصول النظرية للمسؤولية المدنية. علاوة على المنهج التحليلي الذي تولى مهمة

(1)H.Capitant: Bulletin de la Societe de etudes Legislatives, 1906, P,531.

شرح موضوعات وما تثيره من إشكالات قانونية، وإيراد التطبيقات القضائية والتشريعية بشأنها، فضلاً عن استخلاص النتائج المترتبة عنها.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

لقد واجهت الباحث العديد من المصاعب أثناء قيامه بهذه البحث، منها عدم العثور على مراجع متخصصة باللغة العربية، وندرة الأحكام القضائية المتوفرة في كل من مصر والسعودية فيما يتعلق بالتأمين من المسؤولية المدنية في المجال الطبي. وندرة الدراسات التي تناولت موضوع التأمين في المسؤولية المدنية في المجال الطبي. علاوة على أنه لا توجد قوانين وأحكام للتأمين خاصة بالتأمين من المسؤولية المدنية في المجال الطبي في الدول العربية سوى ليبيا وهي سابقة في هذا المجال، ثم الإمارات والأردن والجزائر، وحتى هذه الأنظمة والأحكام لم تحظ بدراسات وافية يمكن أن تسعف الباحثين في هذا المجال. وفي المملكة العربية السعودية توجد مادة واحدة للتأمين من المسؤولية المدنية في المجال الطبي، أما مصر فلا توجد أي مادة، وإنما تعتمد على القواعد العامة للتأمين.

الفصل التمهيدي
العمل الطبي وتأمين المسؤولية والتأمين لحال الحياة

الفصل التمهيدي
العمل الطبي وتأمين المسؤولية والتأمين لحال الحياة

تمهيد وتقسيم

إن مهنة الطب من أقدم المهن التي عرفتها الحضارة الإنسانية وإن كانت في العصور القديمة مهنة بدائية، وبدأت تتطور تدريجياً، من خلال حصرها على بعض الأشخاص دون غيرهم، ثم نظمت تنظيماً يتناسب مع هذه المهنة النبيلة، بحيث ظهرت نقابات خاصة بالأطباء، ولوائح وقوانين توضح وتبين واجبات المنتسبين إلى هذه النقابات.

وتقوم مهنة الطب على العمل الطبي الذي يقوم به الممارسون الصحيون بكافة أنواعهم، ويعد العمل الطبي من الأهمية بمكان؛ لأنه يمارس على الأبدان، وللأبدان حرمة في الشريعة الإسلامية وكافة القوانين والشرائع الأخرى، وأن العمل الطبي يتصف بالخطورة نسبة لتعرضه لجسم الإنسان، حيث أبيحت ممارسة العمل الطبي على جسم الإنسان وذلك على خلاف الأصل وأبيحت للضرورة الاجتماعية.

ومن خلال قيام الممارس الصحي في علاج المريض فليس عليه ضمان شفاء المريض؛ لأن الشفاء بيد الله تعالى وإنما على الممارس بذل كل الجهود من أجل علاج المريض؛ وعدم ارتكاب أي خطأ تترتب عليه أضرار تمس حياة المريض.

فإذا حدث أن ارتكب الممارس الصحي[1] خطأ وسبب أضراراً للمريض عندها تثور مسؤوليته عن هذه الأضرار الناجمة عن العمل الطبي الخاطئ الذي مارسه على المريض، ووفقاً لأحكام المسؤولية المدنية الطبية فإنه يلزمه التعويض لجبر الأضرار، ويتم دفع التعويض إما مباشرة أو عن طريق التأمين في شركات التأمين التي تقوم بدفع التعويض للمضرور بعد أن يقوم الممارس الصحي بدفع أقساط سنوية لشركة التأمين.

---

[1] نظام مزاولة المهن الصحية بالمملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٩) بتاريخ ١٤٢٦/١١/٤م.